السوق العربية المشتركة: تحديات.. وطموحات

بقلم :

د. م. نادر رياض

إن إقامة السوق العربية المشتركة بات مطلبا قوميا وعربيا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاما والواقع الذى نحياه فى هذا التوقيت بالذات يوفر لنا عـــددا من الدروس التى يجب أن نستوعبها: أولها عالم يتجه بخطى سريعة متلاحقة نحو العولمة لا مكان للعزلة والانفرادية، والبقاء يكون للتكتلات، ونعنى التكتلات الاقتصادية التى تسبق التكتلات السياسية. وثانيها أن النظام العالمى الجديد -مهما اختلفت الآراء بشأنه- لا يوفر لنا تعددا فى الاختيارات، فإما أن نوفر من ذاتنا عناصر قوة وأما أن نرضى بدور التابع وثالثها أن عالم الغد لن يوفر الرخاء الا للقادرين على تعظيم قدراته التنافسية الانتاجية ورابعها ان التضحية التى قد تتطلبها البداية ستصل بنا سريعا الى تعظيم حســاب الأرباح والمكاسب، ومؤدى هذا ان الثمرات تتذوقها الأجيال الحالية وتنعم بها أجيال المستقبل.

يبقى أمامنا السؤال الأساسى الذى يحتاج الإجابة المباشرة وهو: هل لدينا العناصر اللازمة للتواصل مع النهضة الاقتصادية العالمية؟ والاجابة على هذا السؤال تعتمد على عدد من الركائز نورد أهمها فيما يلى: إن التجربة الأوروبية توضح امكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية. إن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك الى الميزة التنافسية أو إرساء قاعدة المفهوم المتميز Competitive Conception وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات. ونحن فى غنى عن بيان ميزة العالم العربى المطلقة فى هذه المجالات الثلاث أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول الى الوحدة الاقتصادية لتصل للسوق العربية المشتركة وهو ما نحن فى صدده الآن من طموحات لابد منها لنحول الموجة المرتدة الى موجة فاعلة متنامية الأثر والأهداف، وللعجب نجحت تلك المفاهيم نفسها مع من بدأها بعدنا بأحقاب ليصبح ما نراه وما نسمعه الآن تحت مسمى الاتحاد الأوروبى الذى دأب على تحويل السوق الأوروبية المشتركة الى ما نحن فيه من وحدة واتحاد أوروبى متكامل تتوافق فيه اللوائح والقوانين والمواصفات والتنظيمات المختلفة. أما عن الأرض العربية والتى تحتوى على الكنوز من الثروات التعدينة الى جانب سهول فسيحة وسواحل طويلة تستطيع ان توفر من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية ما يفوق قدرة الكثير من التكتلات العالمية كما ونوعا وتنوعا واما عن الثروة البشرية العربية فهى توفر للتكتل الاقتصادى العربى القادم سوقا استهلاكية حافزة على الانتاج والاستثمار وقوى انتاجية لها قدراتها ومميزاتها وثروة عقلية فى مختلف المجالات والفكر والابداع والاختراع.

ولاشك أن السنوات الأخيرة قد شهدت اتجاها جديدا نحو التغلب على معوقات التكامل الاقتصادى العربى، حيث بدأت بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى، ولقد حقق الاقتصاد العربى خلال السنتين الماضيتين أرقاما غير مسبوقة نسبيا زادت عن ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذى تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل الى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل الى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٤.

وتجدر الاشارة فى هذا الشأن الى الجهود التقدمية للدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو الاسراع فى تطبيق قرارات واحكام السوق العربية المشتركة.

دعاء خالص أن يوفقنا الله تعالى فى مواصلة ما يراه المخلصون فى الأفق من خطوات مبشرة تتجه الى اقامة التكامل العربى الذى يتحول من مجرد أمل الى حقيقة واقعة قادرة على تأكيد الدور الحيوى والفعال الذى يمكن للعالم العربى أن يلعبه فى عالم الغد ولعدة قرون قادمة.

السوق العربية المشتركة: تحديات.. وطموحات

بقلم

دكتورمهندس نادر رياض

رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا
عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية
باتحاد الصناعات المصرية

إن إقامة السوق العربية المشتركة بات مطلبا قوميا وعربيا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاماً والواقع الذى نحياه في هذا التوقيت بالذات يوفر لنا عددا من الدروس التى يجب أن نستوعبها: أولها عالم يتجه بخطى سريعة متلاحقة نحو العولمة لا مكان للعزلة والانفرادية، والبقاء يكون للتكتلات، ونعنى التكتلات الاقتصادية التى تسبق التكتلات السياسية وثانيها أن النظام العالمى الجديد ـ مهما اختلفت الآراء بشأنه ـ لا يوفر لنا تعددا فى الاختيارات، فإما أن نوفر من ذاتنا عناصر قوة وإما أن نرضى بدور التابع وثالثها أن عالم الغد لن يوفر الرخاء الا للقادرين على تعظيم قدراته التنافسية الانتاجية ورابعها ان التضحية التى قد تتطلبها البداية ستصل بنا سريعا إلى تعظيم حساب الأرباح والمكاسب، ومؤدى هذا ان الثمرات تتذوقها الأجيال الحالية وتنعم بها أجيال المستقبل.

يبقى أمامنا السؤال الأساسى الذى يحتاج الإجابة المباشرة وهو: هل لدينا العناصر اللازمة للتواصل مع النهضة الاقتصادية العالمية؟ والاجابة عن هذا السؤال تعتمد على عدد من الركائز نورد أهمها فيمايلى: إن التجربة الأوروبية توضح امكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية. إن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك الى الميزة التنافسية أو إرساء قاعدة المفهوم المتميز COMPETITIVE CONCEPTION وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات ونحن فى غنى عن بيان ميزة العالم العربي المطلقة فى هذه المجالات الثلاثة أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول الى الوحدة الاقتصادية لتصل للسوق العربية المشتركة وهو ما نحن فى صدده الآن من طموحات لابد منها لنحول الموجة المرتدة الى موجة فاعلة متنامية الاثر والأهداف، وللعجب نجحت تلك المفاهيم نفسها مع من بدأها بعدنا بأحقاب ليصبح ما نراه وما نسمعه الآن تحت مسمى الاتحاد الأوروبى الذى دأب على تحويل السوق الأوروبية المشتركة إلى ما نحن فيه من وحدة واتحاد أوروبى متكامل تتوافق فيه اللوائح والقوانين والمواصفات والتنظيمات المختلفة أما عن الأرض العربية والتى تحتوى على الكنوز من الثروات التعدينية الى جانب سهول فسيحة وسواحل طويلة تستطيع ان توفر من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية مايفوق قدرة الكثير من التكتلات العالمية كما نوعا وتنوعا واما عن الثروة البشرية العربية فهي توفر للتكتل الاقتصادى العربى القادم سوقا استهلاكية حافزة على الانتاج والاستثمار وقوى انتاجية لها قدراتها ومميزاتها وثروة عقلية فى مختلف المجالات والفكر والابداع والاختراع.

ولاشك أن السنوات الأخيرة قد شهدت اتجاها جديداً نحو التغلب على معوقات التكامل الاقتصادى العربى، حيث بدأت بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى، ولقد حقق الاقتصاد العربى خلال السنتين الماضيتين أرقاما غير مسبوقة نسبيا زادت على ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذي تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل الى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل الي ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٤.

وتجدر الاشارة فى هذا الشأن الى الجهود التقدمية للدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو الاسراع فى تطبيق قرارات واحكام السوق العربية المشتركة.

دعاء خالص أن يوفقنا الله تعالى فى مواصلة مايراه المخلصون فى الأفق من خطوات مبشرة تتجه الى اقامة التكامل العربى الذى يتحول من مجرد أمل الى حقيقة واقعة قادرة على تأكيد الدور الحيوى والفعال الذى يمكن للعالم العربي أن يلعبه فى عالم الغد ولعدة قرون قائمة.